معوقات تشكيل الأقاليم في العراق في الاطار العملي

الأستاذ المساعد الدكتور
عماد كاظم دحام الشبلي
استاذ في القانون الدستوري والحاصل على شهادة الدكتوراه من الجامعة اللبنانية عام ٢٠١٤
imadkalshibli@uokufa.edu.iq

The obstacles of formation of regions in Iraq in the practical framework

Asst. Prof. Dr.
Imad Kazem Dahham Al-Shabli
Professor of Constitutional Law and Ph.D. from the Lebanese University in 2014

الملخص:-

بعد تحول العراق من دولة موحدة الى دولة اتحادية بناءً على ما جاء بدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ الذي تبنى الفدرالية شكلا جديدا للدولة حيث انه بعد الاقرار بإقليم كردستان اقليماً اتحادياً، لحق ذلك اقراراً أخر يؤَسس لتشكيل اقاليم جديدة من المحافظات الغير منتظمة بإقليم، الا انه خلت الوثيقة الدستورية من بيان ضابط محدد تتكون الاقاليم على اساسه في المستقبل، مما يقتضي منا ان نَسلط الضوء على اثر غياب اساس تشكيل الاقاليم الجديدة ومعوقاته في التطبيق العملي.

الكلمات المفتاحية: العراق، الأقاليم، الدولة الاتحادية.

Abstract:-

After the transformation of Iraq from a unitary state to a federal state based on what was stated in the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005، which adopted federalism as a new form of the state، since after the recognition of the Kurdistan region as a federal region، this was followed by another declaration establishing the formation of new regions out of the irregular governorates in a region. The constitutional document consists of a specific officer statement on the basis of which regions are formed in the future، which requires us to highlight the impact of the absence of the basis for forming new regions and its obstacles in practical implementation.

Key words: Iraq، Reagions، Federal state.

المقدمة:

أولاً: موضوع البحث:

تبنى دستور ٢٠٠٥ الفدرالية في الكثير من نصوصه، و صدر قانون الاجراءات التنفيذية رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ من اجل تطبيق احكام الدستور ليبين اليات تكوين الاقاليم مستقبلا بعد ان اعترف صراحة بإقليم كردستان اقليما اتحاديا، الا انه لم يبين الدستور عدد محدد للمحافظات التي من الممكن ان تشكل اقليما، كما خلا النث الدستوري من غياب اساس محدد تتشكل الاقاليم على ضوء، ايضاً وبالرغم من ان قانون الاجراءات التنفيذية اعلاه قد وضع حدا ادنى للمحافظات التي تشكل اقليم من محافظة واحدة الا انه لم يضع حدا اعلى لعدد المحافظات التي من الممكن ان تشكل ذلك الاقليم في المستقبل، مما قد يؤدي الى تشكيل أقاليم كبيرة (اقليمين، أو ثلاثة) من مجموعة من المحافظات، الامر الذي يهدد وحدة الدولة وخاصة في حال تشكلت على اسس تغاير مبادئ الدولة الفدرالية، لذا ان غياب ضابط دستوري محدد لتكوين الاقاليم يعد من المعوقات في الإطار العملي.

ثانياً: اهمية البحث:

امتثالا لأحكام الدستور الاتحادي الذي تبنى الشكل الفدرالي لجمهورية العراق بعد عام ٢٠٠٣، والذي اعطى الحق للمحافظات الغير منتظمة باقليم بالتحول الى اقاليم فدرالية تلتحق بالاقليم القائم حاليا (اقليم كردستان)، فمن المتوقع ان تتشكل اقاليم جديدة في المستقبل، عليه تعد تلك الدراسة محاولة لتسليط الضوء لبيان اثر غياب الضابط الدستوري المحدد لتكوين الاقاليم مستقبلا ومعوقات ذلك في نطاق الاطار العملي.

ثالثاً: مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث بغياب ضابط محدد تتشكل الاقاليم على ضوءه لا سيما وان المشرع الدستوري ترك ذلك الامر دون ان يعتمده في الوثيقة الدستورية لتكون ضمانة لحفظ التوازن الاقتصادي والسياسي والمالي بين المركز والأقاليم وبذلك فان انعدام الصيغة التوافقية لاختيار نوع الفدرالية التي يمكن اعتمادها للبلاد من قبل الفئات المكونة للشعب العراقي بالشكل الذي يحقق الحفاظ على وحدة الدولة على إثر تمسك كل جهة بمقترحاتها

يعد من المعوقات العملية لتطبيق الفدرالية في العراق.

رابعاً: اهداف البحث

يهدف البحث الى بيان اشكالات تأسيس اقاليم فدرالية على اسس مختلفة ومعوقاتها في الاطار العملي وترجيح الافضل منها حفاظا على وحدة الدولة الفدرالية.

خامساً: منهج البحث:

اتبعنا لمعالجة مشكلة البحث المنهج التحليلي الاستقرائي للالمام بموضوع الدراسة، وكذلك سنستعين بالمنهج التحليلي الاستنباطي للوصول الى نتيجة عامة مفادها اختيار الاساس الانسب لتشكيل الاقاليم الفدرالية الجديدة مستقبلا من اجل الحفاظ على وحدة الدولة الفدرالية.

سادساً: خطة البحث:

سنعمد بتقسيم البحث (غياب ظايط محدد لتشكيل الاقاليم في العراق ومعوقاته في الاطار العملي) بمطلب واحد مقسم الى ثلاثة فروع حيث سنتناول في الاول تشكيل الاقاليم على اساس قومي، وسنعقد الثاني الى تشكيل الاقاليم على اساس طائفي، وسنخصص الثالث لتشكيل الاقاليم على اساس جغرافي، ثم خاتمة ونتائج وتوصيات.

المطلب الأول

تبني تشكيل أقاليم على اسس مختلفة والمعوقات العملية

لم تخضع آلية تشكيل الأقاليم للدراسة والتحليل المسبق، اذ لا بد من دراسة خصائص المحافظات من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وتحليلها، مما يدعم فرصة ايجاد أقاليم متماسكة ومترابطة من ناحية ادائها الاقتصادي وخصائصها الاجتماعية داخل الاقليم المشكل نفسه، أو ما بين الأقاليم الاخرى[1] وازاء غياب الضابط الدستوري لتشكيل الأقاليم فانه قد يتم تشكيلها وفق اسس مختلفة وسنتناولها تباعا مع اشكالاتها ضمن الواقع العملي في ثلاثة افرع نبين في الاول تشكيل الاقاليم على اساس قومي، ونعقد الفرع الثاني لتشكيل الاقاليم على اساس طائفي، فيما نخصص الفرع الثالث الى تشكيل الاقاليم على اساس جغرافي.

الفرع الأول: تشكيل الاقاليم على اساس قومي:

تعتبر القومية[٢] من مكونات الرئيسية للمجتمعات التعددية[٣] التي تتميز بروابط عديدة كاللغة والجنس والاقليم والدين والسنن الاجتماعية غير انه يندر ان تجمع اية قومية بين كل هذه الروابط بل يكفي لقيامها وجود رابطة، أو اكثر من الروابط المبينة انفا[٤]، ويلاحظ في بعض الانظمة الفدرالية بان الروابط المشتركة كالدين واللغة والقومية تكون من العوامل المشجعة لإقامة النظام الفدرالي بالانضمام لأنها تشكل عاملا مهما لتقارب هذه المجتمعات التعددية من بعضها في الاتحاد الفدرالي واختلاف هذه الروابط يعد أيضاً من العوامل المشجعة لتبني النظام الفدرالي عن طريق تفكك دولة موحدة الى اتحادية، مما يسمح لهذه التركيبة التعددية بالحفاظ على خصوصيتها[٥].

وعقب سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣/٤/٩ اثر دخول قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية كان التفكير منصبا الى تطبيق النظام الفدرالي الذي اقره برلمان كوردستان فكانت اولى الخطوات هو تشكيل مجلس حكم انتقالي لصياغة دستور العراق الجديد وتم تشكيل المجلس في ٧/١٣ تموز/٢٠٠٣ كهيئة سيادية تكونت من (٢٥) عضوا من الشخصيات العراقية الوطنية والذين كانوا يمثلون الاحزاب والسياسات الفاعلة في العراق فوضع دستور للعراق كان اولى مهامه فاصدر مجلس الحكم في ٢٠٠٤/٣/٨ (قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية) اذ يتم من خلاله ادارة شؤون العراق لحين ٢٠٠٣/١٢/٣١ واصدار دستورا دائما للعراق[٦] الذي تتولى مهمة وضعه (لجنة كتابة الدستور)[٧].

ومن ثم تولى دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ الإشارة الى الفدرالية في المواد (١١٧/ ثانيا، ١١٨، ١١٩)، وقد تم اختيار الشكل الفيدرالي للدولة وفقا للدستور والذي جاء بلا شك لملائمته للمجتمع العراقي كونه من المجتمعات التعددية التي حرص الدستور على ضمان حقوقها اسوة بباقي افراد الشعب العراقي والتي اعترف بوجودها على اختلافها المتعدد [٨]، ويعترف الدستور كذلك بالتعددية اللغوية في العراق، حيث أكد على وجود لغتين رسميتين على النطاق الوطني وهما العربية والكردية، كما أقر لغات السريانية والتركمانية والأرمنية، على النطاق المحلي وفي أماكن تواجدهم واقر بحق التعليم بأي لغة أخرى في المدارس الخاصة [٩].

ولابد من الاشارة الى انه الاعتراف بالمجتمعات التعددية ضمن مكونات الشعب العراقي هذا لا يعني ان يتبنى الدستور تشكيل الأقاليم على اساس قومي والتي يعتريها اشكالات نجملها بالتالي:

١- ان اقامة الفدرالية على اساس قومي سوف تتعارض مع اسس الدولة الديمقراطية، فالفيدرالية في سياق غير ديمقراطي ليست في نهاية المطاف سوى شكل غير مستقر، يسير منطقيًا إما نحو التفكك الاقليمي، أو نحو أن يصبح مجرد شكلية دستورية، ولا ريب ان الوحدة الوطنية لا تصان بفدرالية قائمة على اساس قومي بل تصان بالديمقراطية الحقيقية بمعنى ديمقراطية المشاركة في إطار فدرالي في العراق(١٠).

٢- ان تبني الفيدرالية القومية سيظهر لنا من جديد اشكالية المناطق المختلف عليها اهمها كركوك وسهل نينوى اللذين يقطنها التركمان والآشوريين وهذا سبب عدم اجراء انتخابات مجالس المحافظات السابقة بسبب الخلاف حول عائدية محافظة كركوك، كما ان الفيدرالية القائمة على اساس قومي سوف تؤدي بنا الى طريقين اما قلة عدد الوحدات المكونة للاتحاد وبالتالي نكون امام فيدراليتين العرب والاكراد ولنسميها (بالفيدرالية الكبرى)، أو ان تسعى القوميات الاخرى الى تبني الفيدرالية، مما يجعلنا امام (فيدراليات صغرى)، كالتركمان والأشوريين والمسيح وغيرها من المكونات واطياف المجتمع العراقي، إذ سيطالبون بحقوقهم اسوة بالعرب والاكراد، مما يجعلنا في مواجهة فيدراليات فرعية، أو مناطق حكم ذاتي داخل الاقليم(١١).

٣- تشكل هذه الصيغة من البناء الفيدرالي خللاً اساسياً في جوهر النظام الفدرالي ذاته، مما يؤدي الى حالة عدم توازن بين المكونات الاجتماعية الداخلة ضمن الاتحاد الفيدرالي ويعرّضها لخطر التجزئة والانفصال(١٢).

٤- ان هذا الطرح من الفدرالية لا يشير الى اي معالجة لأوضاع الاقليات المنتشرة في عموم العراق بل ان هذه الصيغة لا تكرس الثقافة الوطنية ويحتمل فيها عودة منهجية الاقصاء والتفرد بالسلطة من قبل قوى على حساب اخرى، حيث لا تراعى فيها حقوق الاقليات والمكونات المختلفة(١٣).

الفرع الثاني: تشكيل الاقاليم على اساس طائفي:

عرفت الطائفة بانها نسق، أو نظام ثابت من الافكار والمعتقدات والتصورات والقيم والشعائر والعادات والتقاليد التي تختص بها جماعة معينة من اهل الدين [١٤]، وقد حددت محكمة العدل الدولية المقصود بالطائفة"ان معيار كل طائفة هو وجود جماعة من الاشخاص يعيشون في بلد، أو محلة معينة وينتمون الى عرق أو ديانة أو لغة، أو تقاليد خاصة بهم ومتحدون بواسطة هذا العرق والديانة واللغة والتقاليد في شعور بالتعاضد بهدف المحافظة على تقاليدهم وعبادتهم وضمان تربية وتعليم اولاهم وفق تطلعاتهم" [١٥].

وعرفت أيضاً انها:"مجموعة من الظواهر التي تعبر عن استخدام العصبيات الدينية في سبيل الالتفاف على السياسة العامة، أو تحديدها وتحويل الدولة والسلطة العمومية من إطار لتوليد ارادة عامة ومصلحة كلية الى اداة لتحقيق مصلحة خاصة وجزئية" [١٦] في المشروع الأمريكي [١٧] بتبني صيغة الفدرالية الاتحادية والتي تقوم على اساس وجود التنوع الديني والطائفي والقومي في العراق وتقوم هذه الفدرالية على الصيغة المقترحة على اساس تقسم العراق الى ثلاث أقاليم:

الأول: إقليم الشمال ويخص الاكراد:

الثاني: إقليم الوسط ويخص العرب السنة:

الثالث: إقليم الجنوب ويخص العرب الشيعة [١٨]:

وان تقسيم الأقاليم بموجب هذه الصيغة سيولد صراعات طائفية وعرقية[١٩]، مما يهدد الوحدة الوطنية التي ستؤول الى التجزئة والانقسام اذ ان رسم الحدود الاقليمية في العراق وفق خارطة تواجد المكونات الدينية والعرقية والطائفية يحتمل مخاطر عديدة منها حدوث انقسامات طائفية وصراعات عرقية بسبب تقوية الهويات الطائفية والعرقية في العراق وهذا ما يؤدي الى انهيار الاتحاد وفشله، كما في يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي السابق، كما ان هذا الامر سيزيد من احتمالية سيطرة احزاب الهوية العرقية والطائفية على المكونات الاقليمية[٢٠].

ونجد ان الكثير من الدساتير ترفض ذلك التقسيم على الرغم من التنوع الحاصل في بلدانها[٢١]، ونرى ان قيام الفدرالية الطائفية يعتريها بعض الاشكالات نجملها كالتالي:

١-اعتماد الفدرالية الطائفية يؤسس الى تشكيل مؤسسات الدولة على اساس الطائفة وليس الكفاءة، مما ينخر بنية هذه المؤسسات التي ستصبح بيئة للفساد المالي والإداري.

٢- ان تجانس المكونات الاجتماعية في العراق وعيشها بسلام لا يبرر اقامة الفدرالية على أساس طائفي، كما وانها من أخطر انواع الفدراليات التي يتم فيها تعشيق الصراع الطائفي المذهبي واستغلاله من أطراف خارجية كونه مادة دسمة لإثارة النعرات الطائفية واشعال فتيل الحرب الاهلية التي لا تقسم العراق بل تفتك بالعراق برمته.

الفرع الثالث: تشكيل الاقاليم على اساس جغرافي:

ان هذا النمط من الفدرالية يشكل الاقليم في ضوءه على اساس ان تشكل المحافظات عناصر الاتحاد الفدرالي وتكون كل منها اقليما مستقلا، مما يضمن عدم حصول توتر تنوعي ديني ومذهبي واثني، حيث انه بموجب هذه الصيغة تتحول الوحدات الادارية الى فدراليات تنال استقلالا داخليا في شؤونها العامة مع الحفاظ على ارتباطها بالسلطة الاتحادية (المركزية) في العلاقات الاقتصادية والمالية والخارجية وفي قضايا الدفاع [٢٢]، اذ ان من شروط نجاح هذا النوع من الفدرالية هو اتصال مناطقها الداخلة في الاتحاد جغرافيا بغض النظر عن مساحة الدولة فبعد اجزاء الدولة عن بعض الى حد الانعزال، أو الانفصال سببا يؤثر سلبا على نجاح الفدرالية فيعد العامل الجغرافي سببا في نجاح، أو فشل الفدرالية في الدولة كإندونيسيا مثلا التي من المستبعد ان يكون النظام الفدرالي ناجحا فيها بسبب تباعد اجزاءها فهي ليست الا جزرا متباعدة جدا وعلى العكس من ذلك، حيث يكون النظام الفدرالي ناجحا في ولايات بعض الدول المتصلة جغرافيا رغم مساحتها الشاسعة كالهند والولايات المتحدة الامريكية [٢٣]، فتقارب وتشابه ظروف معيشة وتقاليد وعادات الافراد يوفر مناخا للانسجام بالدولة الفدرالية، اضافة الى الطبيعة المشتركة للمناطق التي يسكنونها كأكراد العراق مثلا اضافة الى الاعتمادية الاقتصادية القائمة في هذه المناطق وما يجاورها وتشابه التراث المشترك كل هذا يكرس الانسجام بين تلك المكونات الاجتماعية [٢٤].

لكن هذا المنظور الذي نضجته العوامل المكانية، أو الجغرافية، إذا ما طبق بصيغة الفدرالية الجغرافية فلا يمكن بأي حال بلورة نظام سياسي استقلالا وانفصالا عن الدولة

وانما اعادة التنظيم الاقليمي داخل إطار سيادة الدولة العامة وتبني غير ذلك لا مبرر له[٢٥].

وتعد الولايات المتحدة هي النموذج الاقرب لهذه الصيغة الفدرالية ويرى البعض انه يمكن تطبيق تلك الصيغة من الفدرالية الجغرافية على العراق [٢٦]، وبناءً على هذا تقام الانتخابات لاختيار الحكومة الاقليمية لكل إقليم والأعضاء الذين يمثلون الاقليم في البرلمان الإتحادي وبهذا فان الفدرالية في العراق، ستقوم على اساس المعيار الاداري والسكاني لا على اساس الانتماء الطائفي، وهذا الامر يجنب العراق قيام كيانات تتعكز على الطائفة وتؤول لبداية تقسيم العراق، ووفقا لهذه الصيغة الفدرالية ستضمن الأقاليم تمتعها بسلطات كبيرة وهو ما يبعد عن المركز من احتمال خضوعه لسلطة جهة مهيمنة [٢٧].

ويرى البعض الاخر ان من اهم اسباب اقامة الفيدرالية في العراق هو حل مشكلة الحكم فيه، فاعتماد الفدرالية بصيغتها الجغرافية، كما يذهب انصارها تستبعد تفرد اي جهة، أو فئة بالسلطة، كما تعد ضامناً قوياً لعدم قيام الدكتاتوريات [٢٨].

ونرى بان اعتماد الفدرالية الجغرافية بان تكون كل محافظة اقليما اتحاديا هو انسب الاسس التي تبنى عليها الفدرالية في العراق بغض النظر عن اعراق وطوائف سكان المحافظات العراقية بشكل يذيب تلك المكونات المختلفة مع بعضها وإظهارها بشكل واحد كمواطنين عراقيين يشاركون جميعا في بناء وطنهم في ضل احكام الدستور الاتحادي.

الخاتمة:

بعد ان تطرقنا لموضوع الدراسة (غياب ضابط محدد لتشكيل الاقاليم في العراق ومعوقاته في الاطار العملي)، حيث سلطنا الضوء على غياب الضابط المحدد لتشكيل الاقاليم وما يرافق ذلك فيما لو تم تشكيل الاقاليم على اسس تغاير مبادئ الدولة الفدرالية وأهدافها ومعوقات ذلك التشكيل في ضوء الاطار العملي، فلا بد ان نشير الى النتائج التي خلصت اليها الدراسة مسنودة بتوصيات للمعالجة وكالتالي:

ا- النتائج

١-ان غياب الضابط المحدد في الدستور لتشكيل الاقاليم الجديدة يعني ان تكتفي الفدرالية العراقية بالإقليم الواحد وما تبقى وحدات ادارية تقوم على مبدا

اللامركزية الادارية، او ان تُكَوِّن كل محافظة على حدة إقليم، باستثناء بغداد، لأنها عاصمة للدولة الإتحادية او ان تتحد مجموعة من المحافظات ذات ثقل سياسي واقتصادي وسكاني ومالي لتكون اقليما اتحاديا خصوصا انه لا يمكن انكار اللاتماثل السياسي بين المحافظات العراقية كنتيجة لاختلاف تراكيبها السكانية ومساحتها الاقليمية وطابعها الاقتصادي اضافة الى الفوارق بين تلك المحافظات في ثرواتها ومواردها الطبيعية، مما سينعكس على صعوبة توزيع تلك الموارد بين الاقاليم، إذا ما تحولت تلك المحافظات الى إقليم اتحادي.

٢- بيَنَ جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ في المادة (١١٦) تكوين الدولة الاتحادية من (عاصمة واقاليم ومحافظات....)، وهذا ما يفسر لنا بان الدستور يعزز لتبني الفدرالية القائمة على الحدود الإدارية للمحافظات، اذ من غير الممكن ان تنظم محافظة البصرة مثلا الى كركوك لتشكلان اقليما على فرض تحقق الشروط الدستورية وذلك نتيجة لعامل المسافة بين المحافظتين واختلاف الطبيعة السكانية لكلا المحافظتين.

٣- لا يمكن لدستور جمهورية العراق اتباع سياسة التهميش وتخطي الثقافات وقمع الاقلية التي تتواجد كنسيج اجتماعي ممتد يغطي العراق من شماله الى جنوبه ليقر بتشكيل الأقاليم على اساس قومي او طائفي، مما يجهض عملية البناء الديمقراطي لمؤسسات الدولة، حين تنفرد الاغلبية بالسلطة، فيقوى صوتها على الاقلية وعدم مراعاة حقوق القوميات الاخرى

ب -التوصيات:

١- نوصي باعتماد المواطنة في تشكيل الأقاليم كمبدأ فاعلا ومصدر للحقوق في الدولة دون الالتفات الى التمييز بسبب الدين أو العرق أو المذهب، أو الاعتبار الاجتماعي، أو السياسي ويتم الحكم عبر مؤسسات الدولة العادلة.

٢- نوصي بان يكون القصد من الفدرالية عموما وتشكيل الأقاليم خصوصا هو ايجاد حلول للمشاكل التي ترتبط بالجانب الاجتماعي والسياسي والثقافي في بلد مثل العراق يمتاز بتعدد المجتمعات المتنوعة فتكمن الحلول في ايجاد توافق وانسجام بين تعددية تلك المجتمعات ووحدة الدولة في إطار يسمح لجميع الاطراف بالتعبير الحر

بصورة تناقض الاختلاف بين الوحدة والتنوع وتحيله الى توافق على الصعيد السياسي لتظهر الدولة في كيان واحد مستقل، ليتم تبني تشكيل الأقاليم بمماثلة تلك الصورة.

٣- نوصي بان يكون أي ضابط يتم اعتماده لتشكيل الأقاليم بعيدا عن الاصل أو العرق أو الاثنية أو القومية، أو المذهب اتجاه يحمد عقباه ليبعد البلاد عن الصراعات التي لا تعزز وحدة الدولة الاتحادية.

هوامش البحث

(١) د. كامل كاظم الكناني، اللامركزية وادارة المجتمعات المحلية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٩٧.

(٢) القومية لغة مشتقة من لفظ (قوم) وهو ماخوذ من القيام والقوم: وهم الجماعة الذين يقومون قومة رجل واحد للقتال، حيث اطلق هذا اللفظ على الرجال دون النساء على اساس هم الذين يقومون للقتال دون النساء ثم توسع هذا اللفظ ليشمل النساء والرجال فيما بعد حتى صار بالمعنى الذي نفهمه الان ويعني جماعة الانسان وانصاره، د. السيد الشريف علي بن محمدبن علي الجرجاني الحنفي، التعريفات، مكتبة القران للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٧٧، اما تعريفها اصطلاحا فهي الشعور بالانتماء الى امة، أو قوم، أو جماعة والاتباط بها ارتباطا وثيقا.د. زيدان عبد الباقي، القومية العربية والمجتمع العربي، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٤، ص١٨٨.وكذلك د. عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي، ط٢، مجد "المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩"، ص١٥٣؛ ويعرفها الايطالي(مانشيني) بانها"مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضها ببعض بوحدة الارض والاصل والعادات واللغة من جراء الاشتراك في الحياة والشعور الاجتماعي" نقلا عن:ابن خلدون ساطع الحصري، ما هي القومية؟ابحاث ودراسات على ضوء الاحداث والنظريات، ط٢، مركزالدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٣٥.

(٣) يعرفها الدكتور عصام سليمان "المجتمع التعددي هو عكس المجتمع الوطني المنصهر فهو مجتمع مكون من عدة طوائف تتعايش في اطار سياسي واحد ولم تحصل بينها بعد عملية انصهار فعلي"للمزيد ينظر: "د.

عصام سليمان الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، دارالعلم للملايين، بيروت، ١٩٩١، ص٢١؛ وكذلك عرفها الدكتور محمد عمر مولود"هي تلك المجتمعات التي تتكون من اكثر من قومية، أو طائفة، أو اقلية اثنولوجية تختلف عن بعضها من حيث اللغة، أو الدين، أو الطائفة، أو القومية، أو الثقافة فهي مجتمعات معقدة التركيب ولكن درجة تعقيدها تختلف باختلاف حجم التنوع الموجود فيها من جهة وباختلاف درجة حماس افرادها في التمسك بخصوصياتها من جهة اخرى" د. محمد عمر مولود، الفدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩،ص١٧٩.

(٤) "د. محمد عمر مولود، مصدر سابق، ص١٨١".

(٥) امجد علي، النظام الفدرالي كحل للنزاعات في المجتمعات التعددية، منشاة المعارف، ط١، ٢٠١٢، ص١٠٧.

(٦) فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، بحث منشور في كتاب:مازق الدستور، (محموعة من الباحثين)، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-بيروت، ٢٠٠٦، ص٦٣.

(٧) تالفت تلك الجنة من(٥٥) عضوا، في بدايتها غاب تمثيل العرب السنة ثم التحق السنة بعد انظمامهم الى اللجنة في ١٦-٦-٢٠٠٥ واستمر عمل هذه اللجنة كي تصل لصيغة دستور عراقي يرضي جميع الاطراف، ولكن على الرغم من اعتماد صيغة التوافق كطريقة لكتابة الدستور والتي اتفقت عليها اعضاء اللجنة، إلّا أنّ وقع قرارات الكتلتين الكبيرتين(الشيعية والكردية) كان ذو اثرا في عملية كتابة الدستور، للمزيد ينظر: د. محمد المساري، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، ط ١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٧٣.

(٨) المادة(٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٩) المادة(٤) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥، كما ان هناك البعض من الدول الفدرالية متعددة اللغات منها:١-اسبانيا: اذ تعد اللغة القشتالية هي اللغة الام ويوجد الى جانبها لغات اخرى مثل لغة الباسك واللغة الفالنسية والكتالونية. ٢-كندا: فيها لغتان رسميتان الانكليزية والفرنسية. ٣- بلجيكيا: اللغتان الرسميتان هما الفرنسية والهولندية والى جانب اللغة الرسمية توجد لغة اخرى هي الالمانية.٤-سويسرا: فيها اربع لغات رسمية منها لغة واحدة تستخدم في ١٩ كانتونا ولغتان تستخدم في ٣ كانتونات وثلاث لغات تستخدم في كانتون واحد. ٥-ماليزيا:فيها لغتان رسميتان لغة الملايو واللغة الانكليزية، كما يعطي الدستور الماليزي الحق لولايتي ساراواك و ولاية سباه باستخدام اللغة الاصلية. ٦-جنوب افريقيا: اللغة الانكليزية هي السائدة فيها على الرغم من وجود لغتان اوربيتان وتسع لغات اصلية رئيسية.٧-اثيوبيا:تستخدم الحكومة الفدرالية اللغة الامهرية في العمل وتستخدم اللغة الانكليزية في التعليم.٨-نيجريا:فيها اكثر من(٤٥٠) لغة و(٣) لغات رسمية وتعتبر اللغة الانكليزية هي المعتمدة في التعليم، للمزيد ينظر: هكار عبد الكريم فندي، الفدرالية مفهوما وتطبيقا، مطبعة خاني، دهوك، ط١، ٢٠٠٩، ص٥٥-٥٦.

(١٠) د. عامر حسن فياض، تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بين الفدرالية والمركزية وتعديل الدستور، بحث منشور في المجلة السياسية والدولية، العدد (٨)، ٢٠٠٨، ص٥.

(١١) وهذا ما اشار اليه دستور العراق ضمن نص المادة(١٤) حين اقرت مساواة العراقيين امام القانون دون تمييز بسبب الجنس، أو العرق، أو القومية، أو الاصل، أو اللون، أو الدين، مما يعني ان الدستور تبنى الفيدرالية المعتدلة بين مختلف القوميات التي اقر بوجودها ضمن المادة(٣) التي اشارت الى ان العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب.

(١٢) د. شورش حسن عمر، خصائص النظام الفدرالي في العراق (دراسة تحليلية)، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠١٨، ص٢٤٥-٢٤٧.

(١٣) عمار الكعبي، مشوار الطائفية في العراق، بحث منشور في مجلة مدارك، العدد الخامس والسادس، ٢٠١١، ص١٤، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني لمركز مدارك للبحوث والدراسات على الرابط:

http://www.madarik.org/index.php تاريخ آخر زيارة٢٠٢٠/٢/٢.

(١٤) ابراهيم فتاح صابر، العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية: العراق كحالة للدراسة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية القانون والسياسة-قسم السياسة، جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٨، ص٤٠.

(١٥) د. عصام سليمان، مصدر سابق، ص١٩.

(١٦)د. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٩،ص٤٢.

(١٧)خطة السناتور(جوزيف بايدن) مرشح الرئاسة الامريكية والتي تقضي الى تقسم العراق الى ثلاث فدراليات، شيعية، سنية، كردية ونالت هذه الخطة تاييدا واسعا في الولايات المتحدة الامريكية لانها تقضي بالانسحاب القوات الامريكية من العراق وينتهي دور هذه القوات كقوة عازلة تحول دون الحرب الاهلية ولاينتج عن الانسحاب الامريكي تطهير عرقي وطائفي وما يصاحب ذلك من موجات هجرة ونزوح باتجاه دول الجوار.د. جابر حبيب جابر، هل الفدرالية حل لمازق العراق، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم السياسية، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، العدد الاول، ٢٠٠٨، ص٦-٧. وسبقت خطة بايدن خططا امريكية اخرى لتقسيم العراق وهي:

أ-خطة ليسلي جيلب: وضح خطة الولايات المتحدة من خلال مقالة كتبها والتي بينت استبدال العراق الحالي بثلاث دول صغيرة كردية في الشمال وسنيه في الوسط وشيعية في الجنوب. ويعني ان كل طائفة ستكون لها دولتها الخاصة وتفترض الخطة توقف القتال لأنه لن يكون له معنى، ويمكن ان تخرج الولايات المتحدة من العراق في هذه الحالة وهي مطمئنة بعدم وجود تهديدات امنية ووجود نوع من الاستقرار على الارض، للمزيد ينظر: منذر الحسن ابو دان، مخاطر المشروع الفدرالي العراقي، الحوار المتمدن العدد /١٨٣٣- في٢٠٠٧/٢/٢١

تاريخ الزيارة في ٢٠٢٠/٢/١٢ https://www.ahewar.org

ب- خطة هنري كيسنجر(الشرق الاوسط الكبير): هنري كيسنجر الوزير السابق للخارجية الامريكية اقترح ضرورة تقسيم العراق، لايجاد مخرج لحل الازمات التي تواجهها الادارة الامريكية في العراق. بقوله:

"ولكي يكون الشرق الاوسط كبيرا، وهو الذي لا يمكن تغيير جغرافيته، لا بد ان تكون دول هذا الشرق الاوسط صغيرة وغير قابلة للحياة بمفردها فلا بد من قوة عظمى تدعمها لتعيش، وتبقى بتثمين الدولة الطائعة، ومعاقبة الدولة العاصية، دون ان يتسبب ذلك في ارباك النظام العام في الشرق الاوسط الكبير، وهذا هو معنى دولة الثواب والعقاب، وما العراق وتقسيمه سوى البداية" للمزيد ينظر: سعدي عبد الله عبد العجيلي، التجربة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية العراق(دراسة مقارنة في تاريخهما السياسي والتحديات وعناصر الثبات والاستمرار)، "اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون والسياسة - فرع السياسة كلية الدراسات العليا- الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠١١،ص ١٧٨.

ج- خطة غالبريث: دعا(بيتر غالبريث) إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات استنادا الى الاخطاء التي ارتكبتها الادارة الامريكية في العراق وكان ابرزها فشلها الذريع في الحفاظ على نسيج الوحدة الوطنية في البلادمما جر العراق الى حرب اهلية لم يشهد العالم لها مثيلا من قبل، للمزيد ينظر: غالبريت بيترو، نهاية العراق، ترجمة اياد احمد، الدار العربية للعلوم، لبنان، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٧٨".

(١٨) د. عصام سليمان، مصدر سابق، ص١٩.

(١٩) كالصراع بين الطائفتين السنية والشيعية في باكستان في عام ١٩٨٠الى عام ٢٠٠٠ حيث تضم باكستان ٩٥٪من المسلمين السنة و٦٪منهم شيعة و٥٪من اتباع الديانات الاخرى، اذ تحولت التوترات بين السنة والشيعة الى نزاعات حقيقية بين الطائفتين راح ضحيتها الالاف من المواطنين وترجع اسباب النزاعات الى افتقار العدالة في الموارد الاقتصادية والمناصب والتهميش السياسي للاقلية الشيعية، ووسوء الخدمات الاجتماعية في البلاد، وكذلك الدورالكبير للخطابات الدينية الطائفية في اطالة امد النزاع وحدته اضافة الى دور وتدخل الدول الاقليمية، للمزيد ينظر:

Mohammad wassem ،Pluralism and Democracy in Pakistan ،In John Rex;Gurharpal Singh ،Governance in Multicultural Societies ،Ashgate Publishing Company ،New York ،2004 ،p.186-188.

(٢٠) د. يوسف كوران، التنظيم الدستوري في المجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٠، ص١٣٩.

(٢١)"ان دستور جنوب افريقيا لسنة(١٩٩٦) رغم اقراره بوجود تعددية اثنية ووجود لغات وثقافات متعددة(تسعة لغات)، الا انه يعد شعب جنوب افريقيا شعباً واحداً وان التنوع والتعدد الثقافي واللغوي فيه لا ينتقص من قوة الشعب ووحدته، و اهمل المشرع الدستوري الدعوات التي تطالب بها بعض الاعراق والاثنيات بجعل جنوب افريقيا ذات ثناية اثنيةاو عرقية، للمزيد ينظر: وان برانتي، هل تساعد الفدرالية على استقرار العراق، في تجارب حول الفدرالية، ترجمة مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية،ط ٢، ٢٠١٠، ص٣٠٦".

(٢٢) د. قحطان احمد سليمان الحمداني، الاساس في العلوم السياسية، دار المجدلاوي للنشر، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٤، ص٤١.

(23) J.C.Johari, Comparative politics, Third Edition, sterling publishers Pvt.ltd., Newdelhi, 1982, p284.

(٢٤)علي عبود بحر العلوم، الفدرالية الجغرافية، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٢.

(٢٥) د. ماهر يعقوب موسى وهدى خالد شعبان العطية، الفكرة الجغرافية لمفهوم الاقليمية، بحث منشور في مجلة اهل البيت عليهم السلام، عدد(٤)، ٢٣ كانون الاول /٢٠٠٦، ص٥٧.

(٢٦) د. وائل عبد الطيف، المحافظة - اقليم، قراءة معاصرة للبناء الفيدرالي في العراق، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد الاول، السنة الثانية، اذار ٢٠٠٨،ص٥٠.

(٢٧) فاضل الغراوي، الفدرالية وتطبيقاتها الدستورية، ط ١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٨،ص٣٤١.

(٢٨) وليام بولك، لكي نفهم العراق، ترجمة د.حازم طالب مشتاق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٩٢. وكذلك فريق ابحاث، ديناميكيات النزاع في العراق - تقييم استراتيجي، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧، ص٤٨.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية:

١- امجد علي، النظام الفدرالي كحل للنزاعات في المجتمعات التعددية، منشاة المعارف، ط١، ٢٠١٢.

٢-د. السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، التعريفات، مكتبة القران للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣.

٣-ابن خلدون ساطع الحصري، ما هي القومية؟ ابحاث ودراسات على ضوء الاحداث والنظريات، ط٢، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

٤-د. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٩.

٥-د. زيدان عبد الباقي، القومية العربية والمجتمع العربي، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٤.٢

٦-د. شورش حسن عمر، خصائص النظام الفدرالي في العراق(دراسة تحليلية)، المركز العربي للنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠١٨.

٧- د. عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي، ط٢، مجد "المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩.

٨-"د. عصام سليمان الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١.

٩-علي عبود بحر العلوم، الفدرالية الجغرافية، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٤.

١٠- د. محمد عمر مولود، الفدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩.

١١-د. محمد المساري، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، ط ١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩.

١٢- فاضل الغراوي، الفدرالية وتطبيقاتها الدستورية، ط ١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٨.

١٣-د. قحطان احمد سليمان الحمداني، الاساس في العلوم السياسية، دار المجدلاوي للنشر، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٤.

١٤- د. كامل كاظم الكناني، اللامركزية وادارة المجتمعات المحلية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

١٥-هكار عبد الكريم فندي، الفدرالية مفهوما وتطبيقا، مطبعة خاني، دهوك، ط ١، ٢٠٠٩.

١٦- د. يوسف كوران، التنظيم الدستوري في المجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٠.

ثانيا: الكتب المعربة:

١٧-غالبريت بيترو، نهاية العراق، ترجمة اياد احمد، الدار العربية للعلوم، لبنان، بيروت، ٢٠٠٧.

١٨- وان برانتي، هل تساعد الفدرالية على استقرار العراق، في تجارب حول الفدرالية، ترجمة مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية، ط ٢، ٢٠١٠.

١٩- وليام بولك، لكي نفهم العراق، ترجمة د. حازم طالب مشتاق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،،ط ١، بيروت، ٢٠٠٦

ثالثا: اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير:

١- الاطاريح

٢٠- سعدي عبد الله عبد العجيلي، التجربة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية العراق(دراسة مقارنة في تاريخهما السياسي والتحديات وعناصر الثبات والاستمرار)، "اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون والسياسة - فرع السياسة كلية الدراسات العليا- الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،٢٠١١.

ب-الرسائل

٢١- ابراهيم فتاح صابر، العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية: العراق كحالة للدراسة، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية القانون والسياسة-قسم السياسة، جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٨

رابعا: البحوث:

٢٢- فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم، بحث منشور في كتاب: مازق الدستور، (مجموعة من الباحثين)، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-بيروت، ٢٠٠٦.

٢٣- د. عامر حسن فياض، تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بين الفدرالية والمركزية وتعديل الدستور، بحث منشور في المجلة السياسية والدولية، العدد (٨)، ٢٠٠٨.

٢٤-.د. جابر حبيب جابر، هل الفدرالية حل لمازق العراق، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم السياسية، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، العدد الاول، ٢٠٠٨.

٢٥- د. ماهر يعقوب موسى وهدى خالد شعبان العطية، الفكرة الجغرافية لمفهوم الاقليمية، بحث منشور في مجلة اهل البيت عليهم السلام، عدد(٤)، ٢٣ كانون الاول /.٢٠٠٦

٢٦- د. وائل عبد الطيف، المحافظة - اقليم، قراءة معاصرة للبناء الفيدرالي في العراق، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد الاول، السنة الثانية، اذار ٢٠٠٨.

خامسا: المواقع الالكترونية

٢٧- عمار الكعبي، مشوار الطائفية في العراق، بحث منشور في مجلة مدارك، العدد الخامس والسادس، ٢٠١١، ص١٤، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني لمركز مدارك للبحوث والدراسات على الرابط:

http://www.madarik.org/index.php تاريخ آخر زيارة٢٠٢٠/٢/٢.

٢٨- منذر الحسن ابو دان، مخاطر المشروع الفدرالي العراقي، الحوار المتمدن العدد /١٨٣٣- في٢٠٠٧/٢/٢١

تاريخ الزيارة في ٢٠٢٠/٢/١٢ https://www.ahewar.org

المصادر الاجنبية:

29- Mohammad wassem, Pluralism and Democracy in Pakistan, In John Rex; Gurharpal Singh و Governance in Multicultural Societies, Ashgate Publishing Company, New York, 2004, p.186-188.

30-J.C.Johari, Comparative politics, Third Edition, sterling publishers Pvt.ltd., Newdelh, 1982.